



البرلمان يدرسها والحكومة تشجعها..

خبراء يحذرون من خطر «الضريبة التصاعدية» على الاستثمار

يمثل درع حماية ضد تأثر اقتصاديات تلك الدول بتداعيات الأزمات المالية، وأضاف أن النظر إلى كون الضريبة التصاعدية الحل الأمثل لتخطي الأزمة الاقتصادية الحالية يمثل منظوراً ضيقاً، فالضريبة التصاعدية على الدخل بالنظم الضريبية المقارنة تطبق بأحد أسلوبيين، الأول يأخذ شكل الضريبة التصاعدية بالشرائح، وهو عبارة عن تقسيم الدخل إلى مجموعة من الشرائح وإخضاع كل شريحة للضريبة بمعدل مختلف عن الشرائح الأخرى، وهو الأسلوب المطبق بالنظام الضريبي المصري حالياً فيما يتعلق بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. أما الأسلوب الثاني بالنظم الضريبية المقارنة لتطبيق الضريبة التصاعدية فهو ذلك الأسلوب الذي يطلق عليه الضريبة التصاعدية بالطبقات، وهو عبارة عن إخضاع إجمالي دخل الممول لمعدل ضريبة واحد، وهو المعدل المقرر للطبقة من الدخل التي يقع فيها إجمالي دخل الممول.

وأكد المحاسب القانوني عبد الحميد حافظ إن سعر ضريبة الدخل تعرض إلى مراحل عديدة من التغيير خلال السنوات الماضية، حيث بدأ في القانون بنسبة ٢٠٪ ثم ارتفع إلى ٢٥٪ حتى بلغ ٣٠٪، إلى أن تراجع مرة أخرى إلى ٢٢,٥٪، في حين أن السعر العادل يجب ألا يتجاوز ٢٠٪، وشدد على أن الحميلة لن تتحقق بزيادة سعر الضرائب، ولكن بحواجز ومشروعات جديدة. وضم الاقتصاد غير الرسمي لمظلة الدولة، وأوضح أن هناك علاقة عكسية بين زيادة سعر الضريبة ورفح الحميلة، لأن التهرب أثبت أن زيادة سعر الضريبة يؤدي لانخفاض الحميلة وزيادة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى هروب الاستثمارات المصرية قبل الأجنبية إلى دول مجاورة تتمتع بأسعار ضريبية جاذبة، مثل الإمارات والسعودية ولبنان والمغرب والتي يبلغ متوسط الضريبة فيها إلى ١٢٪ فقط، حيث أدى خفض سعر الضريبة في قانون الضرائب الحالي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ أدى إلى ارتفاع كبير في حميلة الضرائب وليس العكس، كما أدى إلى زيادة حجم الاستثمار المباشر سواء الأجنبي أو المحلي، أفكر القائم على تطبيق الضريبة التصاعدية على أساس زيادة الضريبة يعني عودة مساوئ النظام الضريبي القديم الذي أثبت فشله.



أشرف عبد الغنى



عمرو الجارحي

ضرورة اجتماعية وخسارة اقتصادية ومطلوب ربطها بعائد رأس المال

للضريبة وقوانين وأوضاع وإجراءات مبسطة وسهلة للتحميل، بجانب ثقة متبادلة بين الإدارة الضريبية والممولين. وأوضح أن عدم ثبات السياسة الضريبية والزيادة في سعر الضريبة يعتبر رسالة سلبية ستؤدي لهروب الاستثمارات من مصر، سواء بالنسبة للمستثمرين المصريين الذين يتقلون حالياً استثماراتهم للخارج أو الأجانب. أما عن تطبيق الضريبة التصاعدية، فيؤكد «عبد الغنى» أن هذا النظام يصلح بالنسبة للأفراد مقارنة بالشركات، موضحاً أنه بالنسبة للفرد فمن المقبول أنه كلما زاد دخله زادت الضريبة المستحقة عليه، ولكن بالنسبة للشركات فيجب أن يكون المعيار الأساسي لتطبيق الضريبة التصاعدية هو العائد على الاستثمار وليس الأرباح، بحيث يتم الربط بين رأس المال المستثمر وصافي الربح الذي يحققه أي مشروع، وشدد على أن ربط زيادة أسعار الضريبة بزيادة معدلات العائد على الاستثمار أكثر عدالة من ربط زيادة أسعار الضريبة بزيادة حجم الدخل، وذلك حتى تراعى الدولة ما يتحمله المستثمر من مخاطر في حال محاسبته ضريبياً لتشجيعه.

وحذر يسرى فتحى الخبير في شؤون ضريبة الأرباح التجارية من النظام التصاعدي للضريبة، مؤكداً أنه قد يكون عنصراً ملارداً للاستثمار، قائلاً: «كفاية خنق للملتزم»، موضحاً أن تطبيق بعض الدول للضريبة التصاعدية بنوعيتها لم

جنيه وحتى ٢٠٠ ألف، أى بواقع من ٣٧٥٠ وحتى ١٦٦٠٠ جنيه شهرياً، والشرحية الخامسة ٢٢,٥٪ للدخل الذى يتراوح بين ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٥٠٠ ألف، بواقع من ١٦٦٠٠ حتى ٤١٦٠٠ جنيه شهرياً، وأخيراً الشريحة الثالثة بواقع ٣٠٪ سعر ضريبة لمن يتجاوز دخله ٥٠٠ ألف جنيه سنوياً، أى يحصل على ٤١٦٠٠ جنيه شهرياً.

ويختلف هذا التعديل مع ما يتم تطبيقه حالياً وفقاً لآخر تعديل تم بقرار من الرئيس عبدالفتاح السيسى العام الماضى، والذى أقر توسيع الشريحة المعفاة من ضريبة الدخل، وزيادتها بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٦٥٠٠ جنيه، ليصل إجمالي قيمة الدخل غير الخاضع للضريبة إلى ١٣,٥ ألف جنيه سنوياً، حيث تم تقسيم فئات الضريبة إلى ٥ شرائح الأولى حتى ٦٥٠٠ جنيه معفاة من الضريبة، والثانية أكثر من ٦٥٠٠ جنيه وحتى ٣٠ ألف جنيه تخضع لفئة ١٠٪ والثالثة أكثر من ٣٠ ألف جنيه وحتى ٤٥ ألف جنيه تخضع لفئة ١٥٪ والرابعة أكثر من ٤٥ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه تخضع لفئة ٢٠٪ والخامسة أكثر من ٢٠٠ ألف تخضع لفئة ٢٢,٥٪ بعد أن كانت ٢٥٪، وكان هذا التخفيض وقتها بهدف تشجيع الاستثمار و جذب المستثمرين.

ومن جانبه، أكد المحاسب القانوني أشرف عبدالغنى رئيس جمعية خبراء الضرائب المصرية، أن أهم طرق جذب الاستثمارات وزيادة الحميلة الضريبية تتمثل في تطبيق سعر عادل

يدخل قانون الضريبة على الدخل مرحلة جديدة من التعديل التشريعي من خلال مشروع قدمه عدد من أعضاء مجلس النواب، ويتضمن التعديل المقترح تغيير شرائح أسعار الضريبة، بغرض زيادة الحميلة الضريبية للمساهمة فى سد عجز الموازنة العامة للدولة، وتستهدف فلسفة هذا التعديل اللجوء إلى تطبيق نظام الضريبة التصاعدية، على أساس زيادة الضريبة على أصحاب الدخل المرتفعة لتضييق الفجوة بين دخول المواطنين ومراعاة اختلاف طبقات المجتمع.

وتؤكد مؤشرات الإصلاح الضريبى والاقتصادى الذى يتم حالياً اتجاه الحكومة إلى دعم تطبيق نظام الضريبة التصاعدية، نظراً للوضع الاقتصادى الحالية والتي تفرز زيادة موارد الدولة ودعم الموازنة. وتعد هذه المحاولة الثانية ضمن المحاولات الجادة لتطبيق الضريبة التصاعدية، بعد محاولة النص فى الدستور على تطبيق هذا النظام، وذلك خلال مناقشات لجنة الخمسين التى كانت مكلفة بصياغة الدستور عام ٢٠١٤، ولكن لم تتفق اللجنة على ذلك حتى لا يكون تطبيق الضريبة التصاعدية نظاماً إجبارياً وفقاً للدستور، فى حين أنه لا يتناسب مع مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى كل الأوقات.

ويحدد خبراء الضرائب عدة شروط لنجاح تطبيق نظام الضريبة التصاعدية فى مصر، حيث يطالب الخبراء بضرورة تغيير الفكر فى نظام فرض الضريبة بين الأفراد والشركات، حتى لا يتضرر مناخ الاستثمار فى هذا التوقيت الحرج، وأيضاً مراعاة أن سعر الضريبة لا يمثل بالضرورة زيادة الحميلة الضريبية، بل أن العلاقة بينهم قد تكون عكسية.

ويتضمن المشروع الجديد المقترح لتعديل الضريبة بمجلس النواب ما يتعلق بالمادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، حيث يحدد شريحة أولى معفاة من الضريبة لأصحاب الدخل التى تصل إلى ١٤٤٠٠ جنيه سنوياً، أى وفقاً للمعد الأدنى للدخل بواقع ١٢٠٠ جنيه شهرياً، بينما يبدأ تحميل الضريبة بواقع ١٠٪ بالشرحية الثانية لأصحاب الدخل التى تتراوح بين ١٤٤٠٠ وحتى ٣٠ ألف جنيه، أى بواقع من ١٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه شهرياً، و١٥٪ الشريحة الثالثة لمن يحصل على ٣٠ ألف جنيه وحتى ٤٥ ألفاً، أى بواقع من ٢٥٠٠ إلى ٣٧٥٠ جنيه شهرياً، والشرحية الرابعة بسعر ضريبة ٢٠٪ لمن يتراوح دخله بين ٤٥ ألف

خلافات حول فرض ضرائب على الدخول المرتفعة

مخاوف من تأثير الاستثمار وتوصيات بقصر التطبيق على الأفراد دون الشركات

المصرية عدم ثبات السياسة الضريبية، والزيادة في سعر الضريبة تعتبر رسالة سلبية ستؤدي لهروب الاستثمارات من مصر، سواء بالنسبة للمستثمرين المصريين الذين ينقلون حالياً استثماراتهم للخارج أو الأجانب. وأشار إلى أن هذا النظام يصلح بالنسبة للأفراد مقارنة بالشركات، موضحاً أنه بالنسبة للفرد فمن المقبول أنه كلما زاد دخله زادت الضريبة المستحقة عليه، ولكن بالنسبة للشركات يجب أن يكون المعيار الأساسي لتطبيق الضريبة التصاعدية هو العائد على الاستثمار وليس الأرباح، بحيث يتم الربط بين رأس المال المستثمر.

عبدالقادر إسماعيل



إسماعيل

بواقع ١٠٪ بالشرحية الثانية لأصحاب الدخل التي تتراوح بين ١٤٤٠٠ وحتى ٣٠ ألف جنيه، أى بواقع من ١٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ جنيه شهرياً، و١٥٪ الشرحية الثالثة لمن يحصل على ٣٠ ألف جنيه، وحتى ٤٥ ألفاً، أى بواقع من ٢٥٠٠ إلى ٣٧٥٠ جنيه شهرياً، والشرحية الرابعة بسعر ضريبة ٢٠٪ لمن يتراوح دخله بين ٤٥ ألف جنيه وحتى ٢٠٠ ألف، أى بواقع من ٣٧٥٠ وحتى ١٦٦٠٠ جنيه شهرياً، والشرحية الخامسة ٢٢,٥٪ للدخل الذى يتراوح بين ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٥٠٠ ألف، بواقع من ١٦٦٠٠ وحتى ٤١٦٠٠ جنيه شهرياً، وأخيراً الشرحية الثالثة بواقع ٣٠٪ سعر ضريبة لمن يتجاوز دخله ٥٠٠ ألف جنيه سنوياً، أى يحصل على ٤١٦٠٠ جنيه شهرياً. وأكد المحاسب القانونى أشرف عبدالغنى، رئيس جمعية خبراء الضرائب

سادت بالأوساط الاقتصادية حالة من الجدل والخلافات حول إجراء تعديلات على قانون الضريبة العامة على الدخل؛ بهدف فرض ضرائب تصاعدية للمساهمة فى سد عجز الموازنة. كان عدد من أعضاء مجلس النواب تقدموا بمقترح تعديل شرائح أسعار الضريبة، بغرض زيادة الحصيلة الضريبية للمساهمة فى سد عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الضريبة على أصحاب الدخل المرتفعة، وبما يهدف إلى تضييق الفجوة بين دخول المواطنين. ويتضمن المشروع الجديد المقترح لتعديل الضريبة بمجلس النواب ما يتعلق بالمادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، حيث يحدد شريحة أولى معفاة من الضريبة لأصحاب الدخل التى تصل إلى ١٤٤٠٠ جنيه سنوياً، أى وفقاً للحد الأدنى للدخل بواقع ١٢٠٠ جنيه شهرياً، بينما يبدأ تحصيل الضريبة